

المصدر : عكاظ

التاريخ : 23-08-2005 العدد : 14241

الصفحات : 18 المسلسل : 101

توقعات بارتفاع السيولة المتداولة بالسوق تفاعلا مع الامر الملكي

٨٣ نقطة تقفز

بمؤشر الاسهم

لرقم قياسي جديد

**تحليل : علي الدويهي**

التي تسهم في تحقيق الاهداف التنموية للمملكة حيث تعتبر هذه القروض روافد مهمة للانفاق الحكومي المباشر على القطاعات المختلفة، مما يعزز نمو الاقتصاد المحلي وستتيح هذه الزيادات حصول المؤسسات والشركات على التمويل اللازم بشكل ميسر.

ويسرى المحللون ان تخصص مبلغ ١٥ مليار ريال لبرنامج الصادرات السعودية يساعد على تقديم تسهيلات التمويل والضمان اللازمين لتنمية الصادرات الوطنية غير النفطية ومن ثم تنوع مصادر الدخل الوطني وكذلك مساعدة المصدرين للتغلب على صعوبة الحصول على عوائد التصدير وكل هذه الاجراءات تصب في مصلحة الشركات الوطنية التي يتواجد معظمها في سوق الاسهم المحلية. على صعيد التعاملات اليومية في سوق الاسهم المحلية وخلال الفترة الصباحية ليوم امس «الاثنين» واصل المؤشر العام للسوق ارتفاعه بمقدار ٠.٤٣، ٧٠ نقطة اوبما يعادل ٠.٤٨٪.

ليقف عند مستوى ١٤٧٣٠ نقطة بعد ان وصل الى ١٤٧٠٧ نقطة كقاع للمؤشر اثناء فترة التداول اليومية، وبلغت القيمة الاجمالية للاسهم المتداولة نحو ٩ مليارات ريال وتجاوزت كمية الاسهم المنفذة نحو ٢٦ مليون سهم، ارتفعت اسعار اسهم ٦١ شركة وتراجعت اسعار اسهم ١٢ شركة من بين ٧٧ شركة تم تداولها خلال الفترة.

تقاسمت ست شركات

المرتبطة بالقطاعات التي تمت زيادة مخصصاتها مثل قطاع الاسمنت حيث تم رفع رأس مال الصندوق العقاري بمبلغ اضافي وقدره ٩ مليارات ريال وتخصيص ٨ مليارات ريال للاسكان الشعبي، وقطاع الصناعة فقد تمت زيادة رأس مال الصندوق، الصناعة، مبلغ وقدره ١٣ مليار ريال، ليصبح رأس ماله نحو ٢٠ مليار ريال وذلك لدعم القطاع الصناعي وتحفيز المزيد من الاستثمارات الصناعية من داخل المملكة وخارجها وكذلك تخصيص ١٥ مليار ريال لبرنامج الصادرات السعودية، فكل هذه الزيادات تؤكد استمرار تحسين بيئة الاستثمار المحلية، لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في المملكة من قبل الشركات المتعلقة بالاستثمار في زيادة مخصصات القطاعات الاجنبية. واعتبر المحللون المتعلقة بالاستثمار مهمة للغاية حيث تساعد هذه الجهات على تقديم القروض

وتوقع المحللون ان يشهد معدل نمو الاسعار استقرارا في الفترة القادمة وذلك لزيادة المنافسة بين الموردین للسوق المحلية، الى جانب استقرار سعر صرف الريال الفعلي امام العملات الاجنبية، وهذا يعود بفضل السياسة النقدية التي تتبعها مؤسسة النقد العربي السعودي الهادفة الى المحافظة على مستوى مستقر للاسعار، مشيرين ان في المملكة، جميع هذه الخطوات تصب في مصلحة المواطن. واعتبر المحللون الوقت مناسباً جداً لاعلان زيادة الرواتب حيث يمتنع الاقتصاد السعودي بمتانة وقوة، بمعنى ان مناخه العام يشجع على اتخاذ هذه الخطوة المحمودة والموفقة التي ستساعد على ضبط ايقاع الحركة الاقتصادية التي تعتبر حالياً «مسترو» المجالات الاخرى. ويتوقع ان تشهد اسعار الشركات المتخصصة في المجالات

انعكست حالة الفرح التي عمت ابناء الشعب السعودي بصعود الامور الملص الكريم بزيادة رواتب جميع فئات العاملين السعوديين في الدولة من مدنيين وعسكريين وكذلك المتقاعدين بنسبة ٧/١٥ على اداء مؤثر سوق الاسهم المحلية، مما زاد من اتجاهه التصاعدي.

ويتوقع كبار المحللين والمراقبين لسوق الاسهم المحلية ان يكون سوق المال السعودي في اوائل طلعات ملايين المواطنين بالدخول اليه وتكوين مدخرات جديدة، ولو بجزء قليل من السيولة المتوفرة لديهم وبالتالي سترتفع القيمة الاجمالية للاسهم المتداولة والاهم من ذلك المشاركة في مسيرة التنمية الاقتصادية المحلية الصاعدة والتي يشهدها حالياً سوق المال السعودي وفي جميع ادواته. ويرى المحللون ان رواتب الموظفين غالباً ما تتجه مباشرة نحو الاسواق وبمختلف انواعها ولسل اسواق المال في مقدمة هذه الاسواق التي تسهم في انعاش الاقتصاد الوطني، إضافة الى مساهمة هذه الزيادات في خفض تكاليف المعيشة للمواطن السعودي.

١٤٧٨٧ نقطة وكان يشعل تدريجي وهذا مؤشر سنني وبالذات للشركات الصغيرة حيث يفضل جني الأرباح أولا بأول.

اغلق المؤشر العام للسوق مرتفعا بمقدار ٨٣,٨٣ نقطة أو بما يعادل ٠,٧٥% وهو ما زال في الاتجاه الصاعد ولكن امامه قمة اساسية لا بد ان يتخطاها بجدارة وبكميات عالية وهي ١٤٩٥٠ نقطة، وان كنا نتوقع ان يشهد السوق عملية جني ارباح عادية في النصفين القادمين ويحدود ٣٠٠ نقطة وان يعود الى نقطة المقاومة السابقة ١٤٤٣٠ نقطة. اجمالا استطاع السوق ان يخلق عند مستوى ١٤٧٤٣ حيث حقق ما يقارب ٧٥% من الارتفاعات ومن بداية العام ويتوقع ان يصل الى ١٠٠% في نهاية هذا العام.

جميع العوامل المحيطة بالاقتصاد المحلي ايجابية بغض النظر عن وجود شركات ضعيفة يمكن ان لا تستفيد من هذه العوامل ولكن تؤكد ان المؤشر سزال في مساره الصاعد، وربما تحدث عمليات جني ارباح كبيرة نوعا ما وهي فرصة للشراء وليس للبيع. على صعيد التعاملات اليومية ارتفعت السيولة بالسوق الى نحو ٢٠ مليارا مقارنة بالايام السابقة فيما وصلت كمية الاسهم المتداولة نحو ٥٧ مليون ريال وجاءت موزعة على ٢٤٤ صفقة ارتفعت اسعار اسهم ٥٠ شركة وتراجعت اسعار اسهم ٢٤ شركة من بين ٧٧ شركة تم تداول اسهمها خلال الفترة الماضية، وعلى صعيد القطاعات تراجعت مؤشرات قطاعات وهي الصناعة والكهرباء والتأمين والزراعة فيما ارتفعت القطاعات الاربعة الاخرى.

من الخطوات التي يجب ان لا يغفلها المضارب وبالذات غير المحترفين في السوق ان لا تتم مضاربة السهم بعد ارتفاعه، فمن الافضل ان يبدأ التجميع مع صناع السوق والبيع قبلهم او على الاقل معهم حتى لا يصبح السير عكس الاتجاه، خاصة اذا عرفنا ان الاجامات للسهم او السوق بشكل عام لا تخرج عن ثلاثة اتجاهات وهي الاتجاه الصاعد والتنازل والاتجاه العرضي ولا بد من معرفة اتجاه السهم قبل الدخول اليه. بعد مضي الساعة الاولى شهد المؤشر ارتفاعا بواسطة القطاع المصرفي وسهم سايب الذي ارتفع في وقت قياسي بمقدار ١١ ريالا اضافة الى ثبات سهم الكهرباء وتحرك قطاع الاتصالات، رغم ان هناك شركات قيادية واخرى متوسطة لم تتفاعل مع السوق بعكس الشركات الصغيرة، وقد انطلق المؤشر من نقطة ١٤٧١٣ الى ١٤٧٨٥ نقطة في اقل من ٤٠ دقيقة وهذا نتيجة سيطرة فريق المشتريين على السوق.

في نهاية التداول تم اجراء عملية جني ارباح سريع اقتصرت على قطاع الصناعة حيث تراجع المؤشر من قمة

صدارة الشركات الاكثر نشاطا من حيث الكمية وهي القصيم الزراعية وحائل وطيبة والتعمير والكهرباء والنقل الجماعي بمقدار تراوح بين ١,٧ - ١,١ مليون سهم لكل منهما على التوالي، فيما حقق سهم جريز الاعلى من حيث الارتفاع بنسبة ٧,٣٢% وكانت جميع القطاعات حققت ارتفاعا باستثناء قطاع الكهرباء الذي شهد تراجعا بمقدار ٠,٢٠%. استهل السوق تعاملاته في الجلسة المسائية متراجعا بنتيجة عملية جني ارباح، رغم ان السوق اجري ٤ عمليات جني ارباح في الفترة الصباحية ولكنها لم تكن كافية حيث كانت الغلبة لفريق البائعين وهي طريقة صحية للسوق خصامة وان هناك شركات ارتفعت اسعارها وبالذات في الايام الثلاثة الماضية. مع بداية الجلسة دخلت سيولة جديدة تقدر بحوالي ٢ مليار ريال، وقد توزعت بين القطاعات بشكل متساو بدعم معنوي بعد صدور الامر بالبيع التام في السوق ومن المتوقع ان نشاهد خلال الفترة القادمة تجاوز قيمة السيولة الاجمالية للاسهم المتداولة نحو ٢١ مليار ريال.

المصدر : عكاظ

التاريخ : 23-08-2005

العدد : 14241

الصفحات : 18

المسلسل : 101

